فيكون المحذوف وجوبا خبر الاول المسد المعطوف مسده بخلاف خبر الثاني
لعدم سد شيء مسده وتقدم لك قريبا انه يصح تقديره بعدهما ويكفي
في سد المعطوف مسده ليكون الحذف واجبا اعتبار كونه خبرا عن الاول
قوله او تقديره خبرا بعد الحال لانه لو قدره قبلها لكان هو العامل في الحال لا
المصدر والفرض ان العامل فيها المصدر ولذا قال المصنف عمل الحال في المصدر اي
فيما هو المدعى قوله وهو اي تقدير الخبر بعد الحال رأي كوفي وعلى كلامهم
يكون الحذف جائزا لا واجبا لعدم سد شيء مسده قوله الى ضمير ذي الحال
بالاضافة البيانية لان الضمير هو صاحب الحال في المعنى لا في الصناعة النحوية
لان الضمير ومرجعه معنى واحد وفي بعض النسخ الى ضمير ذي حال بالتوصيف
وهو ظاهر قوله ضربه مسيئا فالمصدر الثاني هو الخبر وهو مضاف لمعموله
الذي هو صاحب الحال وبالحال حصل التغاير بين المبتدا والخبر المصحح للاخبار قوله
واختلفوا في التسهيل قال صاحب المغني وهو اولى لان فيه تقدير شيئين بخلاف
الاول فان فيه تقدير خمسة اشياء الوصف ومرفوعه والظرف وكان
ومرفوعها ولان التقدير من اللفظ انسب قال شارح الجامع ولان تقدير اذا
مع الجملة المضاف اليها لم يثبت في غير هذا الموضع وللعدول عن الظاهر
من تقدير كان الناقصة الى التامة الا انه يلزم عليه حذف المصدر وابقاء معموله
والجمهور على منعه قوله واجازه سيبويه هو الحق لانه لا وجه للمنع ولا يمنع
وقوع الحال اسمية كما تقدم ويجوز اتباع المصدر المذكور وفاقا للسكاكي
نحو ضربي زيدا الشديد قائما ويمتنع توسطها بين المصدر ومعموله على الاصح
كما سيأتي في بابه قوله ورأي بعضهم العتق لازما اي مصحوبا بفا قبل عليه
والعتق معطوف على بالمد او عطف بيان على المنفي وهو قوله بعطي
الجزيل اي العطاء الكثير وعليه فالذي يعني ابا الفرج فإنما عليه ابو حفص يريد
اعطاء الجزيل قوله فانه يتعين كونه خبرا لظاهره مطلقا فيتعين كلمه

بل انما يتعين

بل انما يتعين ما ذكر عند قصد الخبرية فان قصد جعله حالا نصب على الحالية لكن يجب
ذكر الخبر لفوات شرط وجوب الحذف قوله وشذ قولهم الخ اي الرجل حكموا عليه
واجازوا حكمه وشذوذه من وجهين النصب مع صلاحية الحال للخبرية وكون
الحال ليست من ضمير معمول المصدر بل من ضمير المصدر المستتر في الخبر قوله
اي ثبت قائما وجالسا اي لم نكن الا جالسا ناطقا في مكان على القول به والا
فهو الخبر ولا حذف قوله وعدها في غير هذا الكتاب اربعة حصرها في الاربعة
اضافي اي بالنسبة لعدم الحصر والا فقد بقي موضعان يحذف فيهما المبتدا وجوبا
احدهما المخبر عنه باسم واقع بعد لا سيما نحو اكرم العلماء لا سيما زيد ثانيهما
ما اخبر عنه بمبين فاعل او مفعول المصدر الواقع بدلا عن الفعل نحو سقيا لك
سقيا لك ورعيا فلك خبر مبتدا محذوف وجوبا المبين الفاعل او المفعول في المعنى
المصدر كما كان يليه الفعل قوله ما اخبر عنه بنعت مقطوع الخ انما وجب الحذف
ليعلم انه كان نعتا في الاصل فقطع لاجل انشاء المدح والذم او الترحم قوله
في معرض مدح خرج بذلك ما اذا كان النعت للايضاح او التخصيص وقطع
فانه يجوز ذكر المبتدا وحذفه قوله ما اخبر عنه بمخصوص نعم انما وجب
لصيرورة الكلام بعد حذفه للانشاء. المنوح الفعل مجرى مجرى الجملة الا
الواحد قوله من قولهم في ذمتي لافعلن كذا وجب الحذف فيه لدلالة
الجواب عليه وسده مسده لان المبتدا فيه واجب التأخير
بل الجواب حال محله ولم يعتبر هنا الصراحة في القسم بدلالة المقال
وعقيده في الجملة الخ نص للانعقاد العهد والميثاق قوله جيء به
بدلا من اللفظ بالفعل اي فعله انه زيد لا عنه لفوت المعلوم كما في المبتدا
فيه للامر المقتضي وهو الحكم الناشئ الواقع ولا يجب ايلاء الا
الجملة في الحصر وما فيه من الجملة الخبرية عن المفعول قوله
نحو سمع وطاعة اي امري سمع او طبعي طاعة عن غرض الفعل الخ

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)